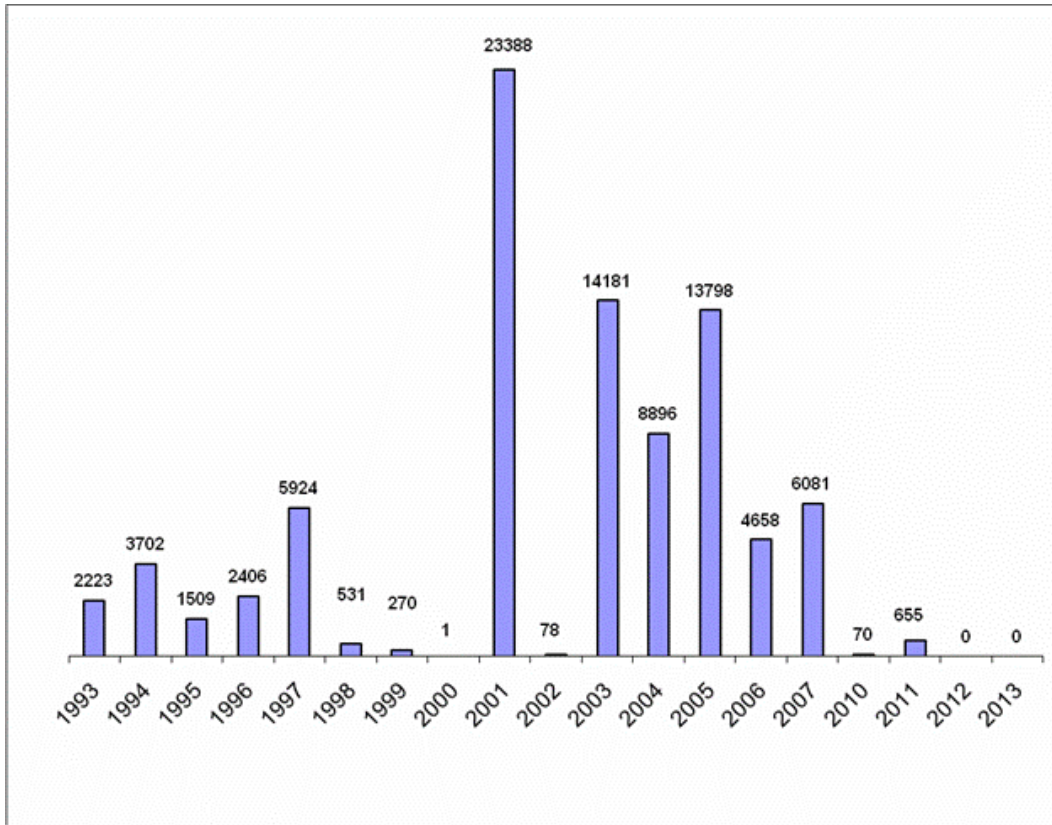


## حصيلة الخوصصة

منذ انطلاق برنامج الخوصصة سنة 1993 إلى الآن، تم تفويت ما مجموعه 49 شركة و 26 وحدة فندقية مداخل إلى القطاع الخاص وذلك عن طريق 116 عملية تفويت. وقد مكن برنامج الخوصصة من تحصيل هامة جدا بلغت أزيد من 88 مليار درهم

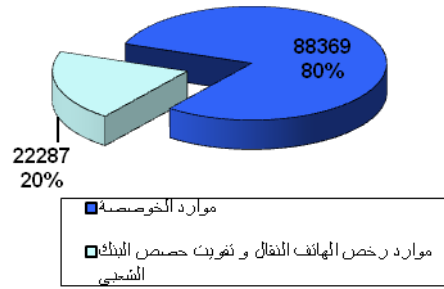
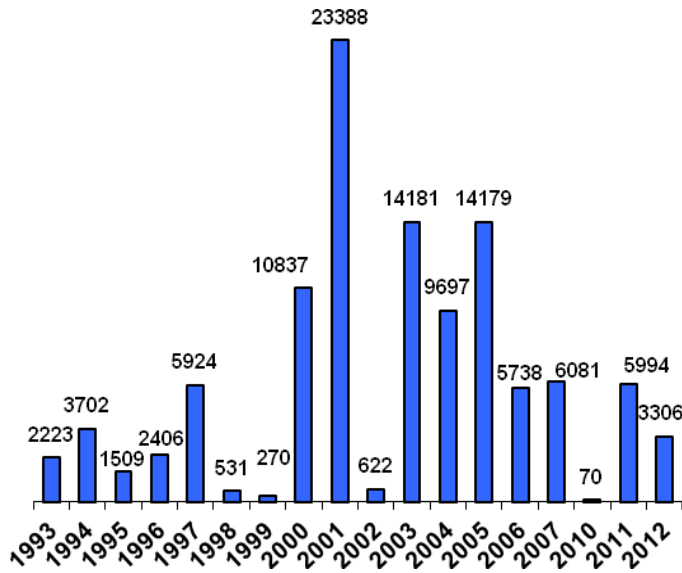
هذا وقد بلغ مجموع عائدات تفويت مساهمات الدولة أكثر من 110,6 مليار درهم بما في ذلك المتعلقة بالبنك المركزي الشعبي (9.9 مليون درهم) ورخص الاتصالات (12.3 مليون درهم). تصل العائدات المرتبطة بالعمليات المنجزة في إطار القانون رقم 39-89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عمومية إلى القطاع الخاص إلى ما يناهز 88,3 مليار درهم.



عائدات الخوصصة المستخلصة بين سنتي 1993 و 2013 في إطار القانون رقم 39-89

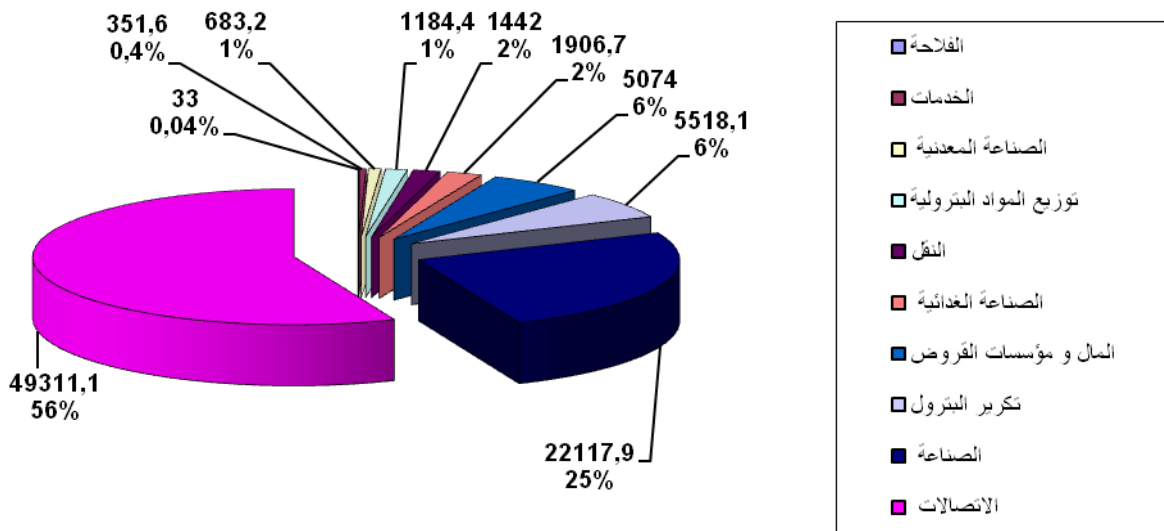
يلاحظ منذ سنة 2001 ارتفاع مهم في العائدات وذلك نتيجة عمليات الخوصصة المهمة التي أنجزت في إطار سياسة إنهاء احتكار الدولة للقطاعات الاستراتيجية كقطاعي الاتصالات والتبغ وذلك عبر تفويت 35% من حصة الدولة في رأسمال اتصالات المغرب سنة 2001 كذا تفويت 80% من رأسمال شركة التبغ سنة 2003. هاتين العمليتين حققنا عائدات تقدر بمبلغ 67.2 مليار درهم أي أكثر من 76% من مجموع المداخل المحصل عليها في إطار القانون 39-89 سالف الذكر.

ساهمت مختلف هذه العمليات في ارتفاع ملحوظ للاستثمارات المباشرة الأجنبية في المغرب طيلة العشرة 2000 كما ساهمت أيضا في تقوية اقتصاد السوق وتحريك بورصة الدار البيضاء.



عائدات الخوصصة المستخلصة بين سنتي 1993 و 2012 ( بما في ذلك المتعلقة بالبنك المركزي الشعبي ورخص الاتصالات)

همت عمليات الخوصصة معظم القطاعات وخاصة قطاعي الاتصالات والصناعة حيث أن هذين القطاعين حققا 80% من مجموع عائدات الخوصصة.



توزيع عائدات الخوصصة حسب القطاعات

من جهة أخرى، 50% من عمليات التفويت تمت عن طريق طلب العروض. أما التفويت المباشر، الذي يعتمد إما نتيجة طلب عروض غير ناجحة أو ممارسة حق الشفاعة أو متطلبات التنمية الجهوية أو المحافظة على التشغيل، فيمثل أزيد من 30%.

كما يمثل التفويت وفق الإجراءات المعمول بها في السوق المالية أكثر من 19% من مجموع العمليات المنجزة وتنحصر مساهمة الأجراء في أقل من 1%.

### توزيع عائدات الخوصصة حسب طرق التفويت

